

آليات منهج العرض على الكتاب وأثرها في تنقيح الموروث الروائي

أ.م.د. محمد جبار جاسم

استاذ مساعد دكتور

جامعة ميسان / كلية التربية / قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

الإيميل: mjj@uomisan.edu.iq

الملخص:

تناولت هذه الدراسة أهم قواعد نقد متن الحديث حيث ركزت على الآليات المؤثرة في عملية العرض على الكتاب، كما تقوم هذه الدراسة بوضع البنى التحتية لتنظيم وتيسير عمل الباحثين في الشأن الإسلامي، وكما تجنبهم من الوقوع في الأخطاء أثناء عملية عرض الحديث على الكتاب.

Mechanisms of the presentation approach to the book and its impact on revising the fictional heritage

Assist. Prof. Dr. Mohammad Jabbar Jassim

Summary:

This study dealt with the most important rules of criticism of the text of the hadith, as it focused on the mechanisms affecting the process of presenting the hadith to the book.

المقدمة :

يُعدُّ منهج العرض من أهم مناهج نقد متن الحديث وقد أولى علماء الحديث وفقهاء الاصول والفقه وجملة من الباحثين في الشأن الاسلامي واطاريج الدكتوراه أهمية قصوى لذلك المنهج من حيث الدراسة والتحليل والتنقيح حتى اغنوا المكتبة الاسلامية والعلمية بتراث غزير من الكتب والمؤلفات والرسائل والاطاريج حول ذلك الموضوع، ولكن نتاج هؤلاء الافذاذ برغم كثرته لم يتطرق الى آليات منهج العرض على الكتاب، ولم تبين أهميتها في كيفية تنقيح الموروث الروائي. وعلى هذا الاساس يحاول بحثنا هذا تسليط الضوء على تلك الاليات لكي تكون أساساً في تمكين الباحثين من وضع حجر الاساس لمهمة تنقيح الموروث الروائي الاسلامية. ولنبُرز موضوع بحثنا هذا بالسؤال الآتي: ما آليات منهج العرض على الكتاب التي تكون أساساً يتبعه الآخرون في عملية تنقيح الموروث الروائي؟.

وتكمن أهمية البحث في دراسة موروثنا الاسلامية من خلال تلك الاليات لتصبح طريقة عمل واساس في عملية نقد متن الحديث. بالإضافة الى اختصار خطوات البحث العلمي عن من يلج في خضم البحث في عملية العرض على الكتاب، ولتكون عملية العرض على الكتاب متيسرة وبسيطة لدى الباحثين في نقد محتوى الاحاديث. كما إنني لم اجد موضوع بحثنا هذا في دراسة القدماء والمحدثين من بسط البحث في هذا المجال الا السيد كمال الحيدري في كتابه الموسوم (ميزان تصحيح الموروث الروائي) وقد يظنُّ بعضهم أن القواعد العامة في عملية العرض على الكتاب هي ذاتها الاليات، ولذا يكون بحثنا هذا ما هو الا تحصيل حاصل!.

ولكن سيتضح لنا من خلال البحث أن هناك فرق بين القاعدة والالية. وقد تناولت في بحثنا هذا جملة من القواعد واربع من الاليات فقط سيستعرضها بحثنا هذا محاولين من خلاله وضع آليات أخرى جديدة لم يتطرق اليها السيد كمال الحيدري إن شاء الله تعالى.

والمنهج الذي نعتمده هنا هو المنهج النقلي، والعقلي التحليلي، أما خطة البحث تشمل مبحثين:

الاول: أقسام العرض على الكتاب بين مفهومي الموافقة والمخالفة ، وتتضمن مطلبين: الاول منهما:

أقسام العرض على الكتاب، والثاني: مفهومي الموافقة والمخالفة لمنهج العرض على الكتاب.

والثاني: آليات العرض على الكتاب ويتضمن مطلبين:

الاول: القواعد العامة للعرض.

والثاني: آليات منهج العرض على الكتاب .

المبحث الأول: أقسام العرض على الكتاب بين مفهومي الموافقة والمخالفة

المطلب الأول: أقسام العرض على الكتاب:

مُنطقياً وقبل البحث عن لسان روايات العرض على الكتاب ومؤداها من حيث الموافقة والمخالفة فلا بد من استقراء أقسام العرض؛ لما لهذا البحث من أهمية في تحديد مجالات العرض ومستوياته وتحديده كمقدمة لبيان المناط في قبول الرواية أو رفضها؛ لأنّ الامكانية البشرية قد يصعب عليها ايجاد نصية ذلك الكم الهائل من الروايات في القرآن الكريم، كما يمكن الإشارة الى وظيفة وفائدة اخرى من هذا البحث وهي ايجاد ايسر الطرق واسهلها بالنسبة لمن يقوم بعرض الاخبار على الكتاب؛ لذا أنّ تحديد الأقسام وبيان مستوياتها يساعدنا في الوصول السريع لأهداف علم العرض على الكتاب.

كما لا يخفى من بيان فائدة اخرى وهي اننا نستطيع من خلال هذه التقسيمات ان نؤكد وحدة النص القرآني وترابطه كمنظومة متكاملة من قوانين وتشريعات وقيم ونظريات. ومن هذا المنطلق فقد قُسمَ العرض على الكتاب على صور ثلاث^(١):

١. صورة العرض التجزيئي:

ويراد بها: عرض الحديث على آية معينة أو على آيات معينة محدده، ظاهرة معانيها، غير خفية على أهل الاختصاص، ولكن يبقى هذا النوع من العرض يفتقد الموضوعية وصفاتها التكاملية ولا يقدم حلولاً جذرية في حل مشاكل الأمة من اختلاف وتشرذم، بل كان سبباً في تحجيم وتقويض دور حركية القرآن في المجتمع لحل مشاكله وأخذه إلى برّ الأمان. ولا يفضي الى نتائج حاسمة في عملية فرز الخبر الصحيح عن الخبر غير الصحيح لعدم اتضاح الرؤية القرآنية لديه وخطوطها البيانية المتكاملة من جهة، ومن جهة اخرى تضعف لديه القدرة على عرض الرواية على كتاب الله، بل قد يفاقم المشكلة عندما يفقد فيها قراءة النص القرآني وترابط آياته، فتذهب كل فرقة لكي تقيم الدليل على صحة اخبارها من خلال عرضه على آية واحدة او بعض آيات محددة لكي يثبت صحة ادعائه، وفي قبال ذلك تجد الاخر يستدل في آية اخرى على كذب ما اثبته الأول من صحة الخبر الذي ظنّ أنّه قد قام بتصحيحه، ولأجل هذا تشكلت الفرق والمذاهب في الأمة.

ولكن لا يخلو العرض التجزيئي من فائدة تعدد الاساس في تحديد الظهور القرآني فالآية المفسرة لابد من تحديد ظهورها القرآني في أطار السياق كمقدمة اساسية للعرض ومن هنا يظهر لنا بشكل جلي مدى اهمية منهج العرض على الكتاب، لكنه يبقى قاصراً عن رفع مشاكل الامة واعطاء رؤية اشمل وادق في تصحيح الخبر المعروض عليه أو نفيه، بل قد يقع في المحذور عندما يرفض خبراً قد يكون صحيحاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، او يقبل خبراً لم ينطق به رسول الله وذلك بسبب غياب الرؤية القرآنية الناتجة عن ترابط

(١) ينظر: الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ١٧١-١٧٦.

النصّ القرآني المؤثرة في منهج العرض على الكتاب. ولربما خير شاهدٍ على ذلك النهي عن التفكيك بين النصوص القرآنية المترابطة، فقد روى الكليني بسنده عن عبد الله بن سليمان قال: "سألت أبا عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل: {وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا} ^(٢)، قال : قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): بينه تبياناً ولا تهذه هذ الشعر، ولا تنتثره نثر الرمل. ولكن افزعوا قلوبكم القاسية، ولا يكن هم أحدكم آخر السورة" ^(٣). فتجد الافادة من هذا الحديث بان أمير المؤمنين (ع) قد ربط بين بيانه تبياناً مع عدم نثره وتجزئة ترابطه.

٢. صورة العرض الموضوعي:

ويراد به : العرض على نتيجة مستنبطة من مجموعة آيات شكلت موضوعاً معنياً وحكماً واضحاً كقصة آدم وحواء ونزولهما الى الارض، أو هو العرض على رؤية ونظرية قرآنية مفادة من مجموعة آيات ذات صلة وثيقة بموضوع ما جاء الحديث على طبقه فيسري الحكم القرآني على مفاد الحديث. وعليه يكون هكذا عرض ذا نتائج وفوائده كبيرة وعظيمة على المستوى النظري والعملي في رفع مشاكل الامة وتوحيدها من خلال تنقيح وتصحيح موروثها الروائي.

وهذا العرض أشبه ما يكون بالتفسير الموضوعي الذي يمكنه تحديد الرؤية القرآنية لكي تتم العملية التقويمية للعرض المؤدية الى قبول الخبر ام رفضه، وهذا مما ينبغي التمسك به كقدرٍ متيقنٍ للخروج من طائفة العرض التجزيئي. لو أنّ العرض في الصورة الموضوعية اتخذت موقعه الطبيعي في سياق العرض للنصوص القرآنية؛ لأصبحت الصورة أكثر إشراقاً ووضوحاً في توحيد الامة ولتبددت سبل الفرق بينها وردمت الهوة بين ابنائها، إن لم نقل بانها توجب تغييراً في معالمها كافة ولاسيما ميراثها العقدي والروائي والفكري وكان حقا أن نطلق على هكذا صورة بالعرض التوحيدي.

٣. صورة العرض المجموعي:

وهو: العرض على المعاني الكلية للقران برمته أو قل العرض على الروح العامة للقران والذي عبر عنه محمد باقر الصدر، فقال: "أنه لا يبعد أن يكون المراد من طرح ما خالف الكتاب الكريم، أو ما ليس عليه شاهد منه، طرح ما يخالف الروح العامة للقران الكريم، وما لا تكون نظائره وأشباهه موجودة فيه" ^(٤). وملكة هذه الصورة للعرض المجموعي لا تتحقق الا لمن سبر غور الفهم القرآني تفسيراً وتأويلاً نظرياً وعملياً، ويرى السيد كمال الحيدري ان من يمتلك تلك الملكة لابد ان يحيط بالخطوط البيانية للقران العظيم ومن اهم تلك الخطوط البيانية: التعرف على الاوتاد القرآنية، ولذا قال: "إنّ الاوتاد بنقلها التنظيمي للقران الكريم وقيمتها المعرفية المستطيلة والحاكمة على القيم الاخرى، تُمثل البنى التحتية للوجود القرآني في عالميه اللفظي والخزائني، وما لم يتم الوقوف

(٢) المزمّل: ٤.

(٣) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ، ج ٢، ص ٦١٤ ح ١ باب ترتيل القران بصوت حسن.

(٤) الصدر، محمد باقر، بحوث في علم الاصول تقارير بحث السيد محمد باقر الصدر بقلم محمود الشاهرودي، ج ٧، ص ٣٣٣-٣٣٤.

على الاوتاد القرآنية فإن الحركة العلمية تفسيراً وتأويلاً سوف تعيش إرباكاً في العرض والنتائج...^(٥). وهذا مما يجعل مهام العرض على كتاب الله في أعلى وأشرف مراتب التخصص المطلوب، وعليه لا تبقى باقية للنظرة السائدة التي مؤداها : الذي يصور القرآن عبارة عن نصوص عربي لا يفهمها الا كل عارف باللغة العربية.

ولذا ستكون نسبة العرض على الكتاب لا تخلو من احد هذه النسب الأربع التالية:

١. نسبة التساوي : يتساوى النص القرآني مع نص الحديث فيما إذا كان النص الحديثي مساوياً للنص القرآني في الحكم ومثاله: قول النص القرآني: تجب عمرة التمتع، والنص الحديثي يقول: عمرة التمتع واجبة. ولا يوجد اختلاف بين النصين، ولا محذور حينئذٍ.

٢. نسبة العموم والخصوص المطلق: وتتوافر هذه النسبة فيما إذا كان النص القرآني أو النص الحديثي اوسع دائرة من النص الحديثي الآخر، ومثاله: النص القرآني يقول: الربا حرام، والنص الحديثي يقول: لا ربا بين الوالد وولده. وعند الاختلاف بين النصين يقدم النص الحديثي على النص القرآني ضمن قواعد الجمع العرفي من باب التخصيص والتقييد مثلاً.

٣. نسبة العموم والخصوص من وجه: بمعنى ان يكون النص القرآني والنص الحديثي يتحدثان معاً عن نقطة اشتراك بينهما ولكن لكليهما ميزات تختلف عن الآخر فالقرآن يختص بالحديث عن نقطة لا تتوافر في الحديث وكذا النص الحديثي.

وعند النظر الى نقطة الاشتراك بينهما فيؤخذ بها وهذا واضح، إما إذا انتقت نقطة الاشتراك بينهما وكانا مختلفين فتحكم الإمامية بسقوط حجية النص القرآني والنص الحديثي معاً وبقاء الحجية لهما في نقاط الامتياز. وهذا ما يطلق عليه (التبعية في الحجية) وهو خارج عن محل البحث.

٤. نسبة التباين الكلي: كأن يقول النص القرآني : تجب صلاة الظهر، بينما يقول النص الحديثي لا تجب صلاة الظهر. ففي هذه الحالة يقع التعارض بين النصين، وعند التعارض يحكم علماء الامامية بتقديم النص القرآني وطرح النص الحديثي لمعارضته الكتاب^(٦).

وقال حب الله: "هذا المنهج القائم على مقولة النسب الاربع المنطقية يقلل كثيراً من مخالفة الحديث الموجود بين أيدينا للكتاب الكريم، إذ قلماً تجد نصاً يباين مباينة تامة القرآن، بحيث تغدو المباينة صريحة وجريئة وواضحة لا مجال للتأويل العرفي فيها، خصوصاً في دائرة العمليات كالفقه والأخلاق..."^(٧).

وفي مقدورنا توسيع دائرة العرض على الكتاب بدلالة النسب الاربع خصوصاً النسب الثلاث الاولى فإنها تشمل مفهوم الموافقة أيضاً، فان البحث عن نقاط اشتراك ما هو الا مفهوم الموافقة كنسبة التساوي، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه. وليس بالضرورة ان تكون الموافقة أو المخالفة لآية أو آيتين أو أكثر، بل يكفي الموافقة لروح القرآن أو المخالفة لها.

(٥) الحيدري ، كمال، منطق فهم القرآن من ابحاث المرجع الديني السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ج ١، ص ٤٦٠س.

(٦) ينظر: حب الله ، حيدر كامل، نظرية السنة في الفكر الامامي الشيعي الصيرورة والتكوين، ص ٤٩٠-٤٩١.

(٧) نفس المصدر، ص ٤٩١.

وبعد هذا البيان لابد لنا من الوقوف على دلالة حديث العرض على الكتاب وتحديد طرفي المقابلة بين مفهوم المخالفة ومفهوم الموافقة. كما يتضح لنا من بيان النسب الأربع أنَّ مفهوم المخالفة جلي وواضح وهو المنافاة بين النص الحديثي مع النص القرآني، ولكن مفهوم الموافقة وقع فيه الإشكال وتخطب به بعضهم مما ينبغي الوقوف عليه وبيانه في محله وموضعه إن شاء الله.

المطلب الثاني: مفهوم المخالفة والموافقة:

هناك العديد من الأحاديث الواردة التي تأمر بعرض الحديث على القرآن ، وطرح ما يُخالفه ، وهذه الدلالة اختلف فيها علماء الشيعة - دون أهل السنة والجماعة^(٨) - بين موسع لدائرة العرض ومضيق لها وعليه سنقوم بعرض ثلاثة آراء لأعمدة الفكر الشيعي الذين يؤمنون بذلك المنهج تعدد الاساس والخاصة لأراء ذلك الفكر:

١. تقسيم الشيخ الأنصاري لأخبار العرض .

قسم الشيخ الأنصاري أخبار العرض على طائفتين^(٩):

- إحداهما: ما دلَّ على طرح الخبر الذي يخالف الكتاب.

- والثانية: ما دلَّ على طرح الخبر الذي لا يوافق الكتاب.

فمن جملة روايات الطائفة الأولى التي تدلَّ على طرح الخبر الذي يخالف الكتاب هي:

١. قال (ع): " ما آتاكم من حديث لا يصدقه كتاب الله، فهو باطل"^(١٠).

٢. وقوله (ع): " لا تقبلوا علينا خلاف القرآن ، فإننا إن حدثنا ، حدثنا بموافقة القرآن ، وموافقة السنة"^(١١).

٣. وقوله (ع): " كل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف"^(١٢).

وهذه الطائفة من الإخبار تشتمل على قسمين من الدلالة:

- الأولى: منها ما يدلَّ على عدم صدور الخبر المخالف للكتاب والسنة عنهم (ع)، وأنَّ المخالف لهما باطل

وليس بحديثهم. ويرى الأنصاري أنَّ هذه الروايات التي من هذا القسم يمكن حملها على الأخبار الواردة في

أصول الدين كمسائل الغلو والجبر والتفويض التي ورد فيها الآيات والأخبار النبوية، وهذه الأخبار غير

موجودة في كُتُبنا الجوامع؛ لأنها اخذت عن الأصول بعد تهذيبها من تلك الأخبار.

- الثانية: ومنها ما يدلَّ على عدم جواز تصديق الخبر المخالف للكتاب والسنة الواردة عنهم (ع). ويرى أنَّ

الأخبار التي هي من هذا القسم يمكن حملها على ما ذكر في الأولى. ويمكن حملها على صورة تعارض

الخبرين، كما يشهد به مورد بعضها. ويمكن حملها على خبر غير الثقة.

وأما من جملة ما روي من روايات الطائفة الثانية والذي يدلَّ على طرح الخبر الذي لا يوافق الكتاب هي:

(٨) أهل السنة والجماعة لا يوثقون روايات العرض على الكتاب مطلقاً، بل يعدونها روايات اختلقها الزنادقة. ولكنهم لا يرفضون قاعد العرض على الكتاب، بل يعدونها قاعدة ثابتة عن طريق العقل، بل قضية عقلانية.

(٩) ينظر: الأنصاري، مرتضى محمد امين، فرائد الاصول، ج ١، ص ٢٤٧-٢٥٢..

(١٠) المجلسي، محمد باقر، بحار الانوار، ج ٢، ص ٢٤٢ / ح ٣٨ باب علل اختلاف الاخبار.

(١١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٥٠، ح (٦٢) باب علل اختلاف الاخبار.

(١٢) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ١، ص ٦٩، كتاب فضل العلم، باب الاخذ بالسنة/ ح ٣.

١. صحيحة هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله (ع)، أنه قال: " لا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا حَدِيثًا إِلَّا مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، أَوْ تَجِدُونَ مَعَهُ شَاهِدًا مِنْ أَحَادِيثِنَا" (١٣).

٢. قال (ع): " فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله ... وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)....وما لم تجدوه في شيء من هذه الوجوه فردوا إلينا علمه ، فنحن أولى بذلك " (١٤)، وأخبار هذه الطائفة تشتمل على قسمين من الدلالة أيضاً:

- أولاً: ما يدلّ على بطلان ما لا يوافق الكتاب، وأنه باطل وزخرف. ويرى الأنصاري إمكانية حمل هذه الأخبار الواردة في أصول الدين.

- ثانياً: ما يدلّ على عدم جواز تصديق ما لا يوجد عليه شاهد من الكتاب والسنة. ويرى في احتمالية حمل اخبار هذا القسم على خبر غير الثقة أو صورة التعارض.

وأن الفرق بين الطائفتين يمكن بيانه بأن الطائفة الأولى من الأخبار التي تدل على طرح ما يخالف الكتاب ولا تمنع من الأخذ بالأخبار التي لا يوجد مضمونها في الكتاب؛ وذلك لعدم صدق المخالفة حينئذ، بل تمنع من الأخذ بالأخبار المخالفة لمضمون الكتاب ويفهم هذا من تصريحه ولذا قال: " وأما الطائفة الأولى، فلا تدلّ على المنع عن الخبر الذي لا يوجد مضمونه في الكتاب والسنة" (١٥).

أما الطائفة الثانية من الأخبار، فتشمل مطلق الأخبار، سواء كان مضمونها موجوداً في الكتاب وخالفها الخبر، أم لا ؛ لصدق عدم الموافقة في كلتا الحالتين (١٦).

ويتضح مما تقدم أنّ الانصاري يرى أنّ مفهوم المخالفة يكمن في كلّ حديث يُخالف القرآن، مخالفة من جميع الجهات، ولا يُمكن الجمع بينهما، ولا يكون من قبيل قاعدة الجري والتطبيق، وليس بمعنى الخاصّ والعامّ، والمطلق والمقيّد. ومهما كانت درجة صحّته فلا يمكن الاعتماد عليه ويجب طرحه.

وإنّ أخبار الطائفة الأولى يمكن حمل بعضها على الأخبار الواردة في أصول الدّين ، وبعضها الآخر على صورة تعارض بين الخبرين.

أما أخبار الطائفة الثانية فيمكن حمل بعضها على الأخبار الواردة في أصول الدّين، أو على صورة التعارض بين الخبرين، أو حملها على أخبار غير الثقات.

٢ - تقسيم الشهيد محمد باقر الصدر لأخبار العرض .

وسع الصدر مفهومي المخالفة والموافقة من خلال تقسيم أخبار العرض على ثلاث طوائف (١٧): -

الطائفة الأولى: ما وردَ بلسان الاستيثار، والتحاشي عن صدور ما يخالف الكتاب من المعصومين (ع)، مثل:

(١٣) المجلسي، محمد باقر، بحار الانوار، ج ٢، ص ٢٥٠.

(١٤) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ١، ص ٦٦.

(١٥) الانصاري، مرتضى محمد امين، فرائد الاصول، ج ١، ص ٢٤٧ [مرجع سابق].

(١٦) ينظر: البيضاوي، قاسم عباس، مباني نقد متن الحديث، ص ٧٩.

(١٧) الصدر، محمد باقر ، بحوث في علم الاصول تقارير بحث السيد محمد باقر الصدر بقلم محمود الشاهرودي، ج ٧، ص ٣١٥-٣٢٥.

١. ما وردَ عن أيّوب بن الحرّ، قال : " سمعتُ أبا عبد الله(ع)، يقول : كلّ شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكلّ حديث لا يوافق الكتاب فهو زخرف"^(١٨). والتعبير بالزخرف دالة على التحاشي عن صدور ما يخالف الكتاب منهم والسنة القطعية.

٢. وفي رواية عن هشام بن الحكم، قال: "خطب رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : يا أيّها الناس، ما جاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله"^(١٩). أن التعبير بـ(لم أقله) يفهم منه عرفاً استتكار الصدور والتحاشي عنه لا مجرد الإخبار بعدمه.

وهكذا يتضح مما تقدم أن مفاد هذه الطائفة استتكار صدور ما لا يوافق الكتاب الكريم والسنة الشريفة عنهم.

- **الطائفة الثانية:** من الروايات، وهو إناطة العمل بالروايات بأن يكون موافقاً للكتاب وعليه شاهد منه، مثل رواية ابن أبي يعفور، قال: "سألت أبا عبد الله(ع) عن اختلاف الحديث، يرويه من نثق به، ومنهم من لا نثق به؟ قال: إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله، أو من قول رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، وإلاّ فالذي جاءكم به أولى به"^(٢٠).

وقد ردّ الصدر على الإشكال الوارد على هذه الأحاديث، والذي مؤداه يظهر من سؤال السائل عن اختلاف الحديث سواء أريد به تنوع الحديث بمعنى مختلف الحديث، أو أريد به تعارض الحديث وتهافته أو أريد الحديث المختلف المتناقض مع المسلّمات والمركوزات الدينية الثابتة بالكتاب والسنة، باعتبارها واردة في صورة تعارض الخبرين، فقال: "لأنّ الاستدلال إنّما يكون بجواب الإمام (ع)، الذي يحتوي على كبرى كليّة مستقلة، تدلّ على أنّ كلّ حديث ليس عليه شاهد من الكتاب الكريم، أو السنة النبويّة فلا يؤخذ به"^(٢١).

والتفسير المشهور لمفاد هذه الطائفة: "أنّ كل حديث لا يكون في القرآن دلالةً -ولو بالعموم أو الإطلاق - توافق مدلوله وتشهد عليه لا يكون مقبولاً"^(٢٢).

الطائفة الثالثة: من الروايات، وهي التي تنفي حجّية كلّ حديث يخالف الكتاب منها : رواية السكوني عن أبي عبد الله(ع)، قال: "قال رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) : إنّ على كلّ حقّ حقيقة وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه"^(٢٣).

ويرى السيد الصدر أنّ أخبار المخالفة للكتاب قد تكون مخالفة للنص والظاهر ولذا صرح بذلك، فقال: "ولا يتوهم اختصاص مفاد هذه الأخبار بالمخالفة النصيّة، فإنه يصدق وجداناً عنوان المخالفة بالنسبة إلى الظاهر، كما يصدق بالنسبة إلى النصّ، وإنّ الذي يتتبع الأخبار يرى أنّ المقصود منها ما شاع وقتئذٍ، من الكذب

(١٨) الكليني، محمد ابن يعقوب ، الكافي، ج ١، ص ٦٩/٣ باب الاخذ السنة وشواهد الكتاب.

(١٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٩/٥ باب الاخذ السنة وشواهد الكتاب.

(٢٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٩/٢ باب الاخذ السنة وشواهد الكتاب.

(٢١) الصدر، محمد باقر ، بحوث في علم الاصول تقارير بحث السيد محمد باقر الصدر بقلم محمود الشاهرودي، ج ٧، ٣١٧-٣١٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(٢٣) الكليني، محمد ابن يعقوب ، الكافي، ج ١، ص ٦٩/١ باب الاخذ السنة وشواهد الكتاب.

والافتراء والتزوير على الأئمة، وهؤلاء الكذّابون كانوا يكذبون عادةً بما يخالف القرآن، لا بما يخالف ظاهر النص القطعي للقرآن، الذي لا شائبة فيه^(٢٤).

وقد تتعدى هذه المخالفة للكتاب حدود السند الظني فتشمل حدود السند القطعي أيضاً . وبناء على ذلك صرح الصدر، فقال: "... ولكن لا يبعد دعوى أنّ المنسب إلى الذهن العرفي من هذه الروايات الحكم بإلغاء ما يخالف الكتاب الكريم على أساس كونه قطعياً سنداً؛ لأنّ قطعية السند هي الصفة البارزة والطابع العام الواضح لدى المتسرعة عن القرآن الكريم كدليل شرعي، وأما مسألة التقية فلم تكن معروفة لدى الجميع، خصوصاً في مثل عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي أسندت إليه في جملة من هذه الروايات قاعدة طرح ما خالف الكتاب. فالصحيح تعميم الحكم بالطرح إلى المخالفة مع كل دليل قطعي السند"^(٢٥).

وقد فسر الصدر المخالفة تفسيراً آخر، فقال: " أنه لا يبعد أن يكون المراد من طرح ما خالف الكتاب الكريم، أو ما ليس عليه شاهد منه، طرح ما يخالف الروح العامة للقرآن الكريم، وما لا تكون نظائره وأشباهه موجودة فيه. ويكون المعنى حينئذٍ أنّ الدليل الظني إذا لم يكن منسجماً مع طبيعة تشريعات القرآن ومزاج أحكامه العام لم يكن حجة. وليس المراد المخالفة والموافقة المضمونية الحدية مع آياته وهذا يعني أنّ الدلالة الظنية المتضمنة للأحكام الفرعية فيما إذا لم تكن مخالفة لأصل الدلالة القرآنية الواضحة تكون بشكل عام موافقة مع الكتاب وروح تشريعاته العامة ، خصوصاً إذا ثبتت حجيتها بالكتاب نفسه"^(٢٦).

وقد اشتملت أخبار العرض على الكتاب ولاسيما اخبار الطائفة الثالثة التي تدل على وجود طرفي مقابلة بين مدلولين احدهما ايجابي: وهي دلالة المنطوق، والاخر سلبي: وهو دلالة المفهوم. فالأول يأمر بأخذ ما وافق الكتاب الكريم. والثاني يردع عن حجية ما خالف الكتاب الكريم.

فينبغي لنا حينئذٍ من تحديد طرفي المقابلة في الاخبار التي تتضمن ذلك، بالخصوص مفهوم الموافقة الذي يحتاج الى بيان، خلافاً لمفهوم المخالفة الذي هو واضح المعالم، ولأجل ذلك لابد من بيان فنخلص الى بيان الدالتين:

- الأولى: إنّ دلالة - المنطوق - أو المدلول الايجابي للموافقة على الكتاب يدل على تأسيس حجية جديدة غير حجية خبر الثقة الثابتة بالدليل والفرد الشائع من الحجية والذي يتمسك به فقهاء الإسلام وعلماءه. فيكفي بالمدلول المطابق للموافقة على حجية خبر غير الثقة ومن هذه النكتة تبني السيد الصدر (مبنى الوثوق) أي طريق المتن غير مبني السيد الخوئي (مبنى الوثاقة) الذي هو الطريق السندي. ولربما يفهم منه رفع المانع عن الحجية التي تخلفها لنا مخالفة الخبر للكتاب. فجعل الحجية لخبر غير الثقة ترجع في حقيقتها للدلالة القرآنية، والمتعارف من الأمر بأخذ ما يوافق الكتاب والتعويل على الكتاب وليس جعل الحجية للخبر الموافق معه. فبمقتضى عدم المخالفة لا يمكن أن تصبح الموافقة سبباً للحجية القائمة على أساس الطريقية أو الكاشفية.

(٢٤) الحائري، كاظم الحسيني، مباحث الاصول تقارير السيد الصدر بقلم كاظم الحائري، ج٣، ص٢٤٣.

(٢٥) الصدر، محمد باقر ، بحوث في علم الاصول تقارير بحث السيد محمد باقر الصدر بقلم محمود الشاهرودي، ج٧، ص ٣٣٣-٣٣٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ج٧، ص٣٣٣-٣٣٤.

ولا اشكال من ثبوت حجيتة بدليل آخر إذا توافرت سائر شروط الحجية فيه؛ لاعتبار أنّ المانع هو المخالفة مع الكتاب والمفروض انتفاؤها.

- **الثانية:** إنّ المراد من دلالة المفهوم السلبي هو إلغاء ما يخالف الكتاب عن الحجية، وهذه المخالفة تشمل مطلق انواع التنافي سواء بنحو التباين أو العموم من وجه، أو التنافي بنحو التخصيص أو التقييد أو الحكومة، فالكلي يصدق عليه حينئذٍ عنوان المخالفة. فيعم الطرح لجميع ما يصدق عليه المخالفة، فيكون بمقتضى هذا الاطلاق تتأكد لنا نفي لحجية السنة وطرح ما يعارض الكتاب الكريم سواء مستقراً أم غير مستقر. وقد أجاب المحققون عن هذا الإشكال بأحد جوابين^(٢٧).

- **الأول:** أن المعارضة بنحو التخصيص أو التقييد أو الحكومة ليست بمخالفة عرفاً لأن الخاص والمقيد والحاكم تكون قرينة على المراد من العام والمطلق والمحكوم فلا تعارض بينهما.

- **الثاني:** وجود علم إجمالي بصدور كثير من المخصصات والمقيدات للكتاب عن الأئمة (ع)، وهذا إن لم يشكل قرينة متصلة تصرف عنوان المخالفة في هذه الروايات إلى الأنحاء الأخرى من المخالفة، أي التعارض المستحكم فلا أقل من سقوط الإطلاقات القرآنية عن الحجية بالتعارض الداخلي فيما بينها على أساس هذا العلم الإجمالي ، فتبقى الأخبار المخصصة على حجيتها.

ويمكن أن تتبلور لدينا معطيات مما استعرضه محمد باقر الصدر، فنخلص منها إلى:

١. أنّ أخبار المخالفة تدل على أنّ الحديث الذي يجب أن يطرح هو الحديث الذي يباين الكتاب تبايناً كلياً. وحينئذٍ لا تدل المخالفة على شمولها للأخبار المخصصة لعمومات الكتاب أو المقيدة له، وفي هذه النقطة يتفق السيد الصدر مع الشيخ الأنصاري.
- أما اذا قلنا بان هذه الأخبار تشمل جميع الأخبار المخالفة للقرآن الا الأخبار المتواترة فيلزم من هذا القول بشمول المخالفة لجميع أخبار التعارض ولا سيما المقيدة والمخصصة.
٢. أنّ المراد من مفهوم الموافقة للكتاب أو مخالفته هي الموافقة أو المخالفة المضمونية، ويمكن ايجازها ضمن النقاط الآتية^(٢٨):

(أ) فان كان مضمون الحديث موافقاً للكتاب صحة ذلك الحديث، وان كان مخالفاً رد هذا الحديث. ومن هنا نستطيع ان نحدد مجال عرض الحديث على الكتاب هو مجال النقد المضموني للحديث أو ما يعبر عنه بـ (نقد متن الحديث)^(٢٩).

(٢٧) الصدر، محمد باقر ، بحوث في علم الاصول تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر بقلم محمود الشاهرودي، ج٧، ص٣٢٨.

(٢٨) الصدر، محمد باقر ، بحوث في علم الاصول تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر بقلم محمود الشاهرودي، ج٧، ص ٣٣٣-٣٣٤.

(٢٩) ينظر: البيضاني، قاسم عباس، مباني نقد متن الحديث، ص٧٩.

(ب) إنّ حقيقة المخالفة للكتاب، تكمن في حدود المخالفة لظواهر الكتاب ونصوصه^(٣٠)، ولم تتوقف أدراكات السيد الصدر عند حدود المخالفة للظاهر والنص فقط، بل ذهب الى توسعة مفهومها إلى مخالفة الأحاديث للروح العامة للكتاب وقد تكلمنا عنه سابقاً في صورة العرض المجموعي.

فإذا لم تكن تلك الأخبار منسجمة مع طبيعة تشريعات القرآن ومزاج أحكامه العام، لم تكن حُجّة حتى لو كانت قطعية السند.

(ج) أنّ غاية ما يدلّ عليه مفهوم الموافقة هو خصوص عدم المخالفة ، فلا تدل على نفي حجية ما لا يوافق الكتاب ولا ما لا يخالفه.

(د) أنّ المراد من المخالفة عدم الموافقة، فتدل على نفي حجية ما لا يوافق الكتاب و يخالفه .

٣. أنّ غاية ما تدل عليه اخبار العرض على الكتاب هي إعطاء ضابطة عملية للمكلفين ولذا لا يمكن بأي حال من الأحوال التجاهل عن هذا الصنف من الروايات التي تشكل أكثر ما صدر عنهم (ع) من أحاديث.

٤. يظهر من معطيات الصدر أن تتعدى هذه المخالفة للكتاب حدود السند الظني فتشمل حدود السند القطعي أيضاً.

٥. إنّ دلالة - المنطوق - أو المدلول الايجابي للموافقة على الكتاب يدل على تأسيس حجية جديدة غير حجية خبر الثقة الثابتة بالدليل.

٦. ضرورة إحرار الموافقة للكتاب أو عدم المخالفة له.

٣. تقسيم السيد كمال الحيدري (رؤية جديدة لأخبار العرض على الكتاب):

وفق رؤية جديدة استنبطها من روايات العرض على الكتاب للتفريق بين مفهومي المخالفة والموافقة للكتاب طرح السيد كمال الحيدري رؤيته في جميع صور العرض على الكتاب التي هي:

١. صورة العرض التجزيئي.

٢. صورة العرض الموضوعي.

٣. صورة العرض المجموعي .

نتتج لنا وفق مفهوم المخالفة والموافقة الصور الست^(٣١)، ثلاث منها للموافقة وثلاث اخرى للمخالفة، وهي

كالآتي:

(٣٠) ينظر: الصدر، محمد باقر ، بحوث في علم الاصول تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر بقلم محمود الشاهرودي، ج٧، ص ٣٢٤-٣٣٤.

(٣١) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ١٩٩.

- أولاً: صورة المطابقة أو الموافقة مع القرآن، وهي تمثل أرفع مستوى في التصحيح سواء كان التصحيح موضوعياً أو مجموعياً، وهي على ثلاثة وجوه :

(أ) الموافقة التجزيئية.

(ب) الموافقة الموضوعية.

(ج) الموافقة المجموعية.

- ثانياً: صور عدم المخالفة مع القرآن والتي تمثل القدر المتيقن وبها يتم التصحيح أيضاً وهي على ثلاثة وجوه:

(أ) عدم المخالفة التجزيئية.

(ب) عدم المخالفة الموضوعية.

(ج) عدم المخالفة المجموعية.

وقال السيد الحيدري: "وهذه الموافقات الثلاث الأولى منها ما هو مناط في القبول، ولذلك لا ترفض جميع الوجوه المقابلة لها، فالمخالفة الموضوعية والمخالفة المجموعية تكفي في تحقيق مناط الردّ للخبر، وأمّا لمخالفة التجزيئية فلا تكفي في ردّ الخبر، كما ان الموافقة التجزيئية لا تكفي في تحقيق مناط ل قبول فالخبر المعروض قد يخالف آية وقد يوافق أخرى، فلا المخالفة كفيلة برده، ولا الموافقة هنا كفيلة بقبوله"^(٣٢).

ويذهب السيد الحيدري الى ابعد من ذلك في المخالفة وطرح الحديث الذي لا يوجد له جذر في القرآن فلا يمكن باي حال من الاحوال الاعتماد عليها، بل يجب رفضها، فقال: " وعدم اكتشاف جذر قراني مخالف لمفاد الرواية فنسقط الرواية عن الاعتبار وتصير زخرفاً لا يُعْبَأُ به"^(٣٣). كما تنتج لنا نظرية الأوتاد أن سنة النبي والمعصومين (ع) سنة طولية في قبال القرآن

تنجلي لنا عدة نقاط من هذه الرؤيا الجديدة وهي كما تأتي^(٣٤):

١. أنّ مفهوم العرض على القرآن ليس محله المخالفة فقط، بل حتى الموافقة فلا بد لها من العرض على الكتاب. فان مفهوم الموافقة للكتاب يحقق لنا تصحيحاً بأعلى مستوياته سواء تعلق بالمتن ام بالسند، وان الموافقة للكتاب كما يشمل الروايات الضعيفة كذلك يشمل الصحيحة منها.
٢. أنّ المخالفة الموضوعية والمجموعية هي المعيار في تحقيق مناط العرض على الكتاب من دون التجزيئية وهذا المعيار كما هو في المخالفة فهو متحقق بالموافقة أيضاً.
٣. أنّ نظر السيد الحيدري اعم من نظرة الاصوليين التي تنحصر في مورد تعارض الاخبار. وأنّ ما نأتي به من امثلة ومصاديق لا يشترط بها المخالفة فقط، بل ما هو اعم لعموم مودى روايات العرض. فقد روى

(٣٢) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ١٩٩.

(٣٣) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ٢٣٤.

(٣٤) ينظر: حب الله، حيدر محمد، حجية الحديث، ص ٢٧٥-٢٧٩.

الكليني بسنده عن أبي الجارود عن الامام الصادق (ع) أنه قال: "إذا حدّثتكم بشيء فاسألوني من كتاب الله، ثم قال في بعض حديثه إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى عن القيل والقال وفساد المال وكثرة السؤال فقل له : يا ابن رسول الله أين هذا من كتاب الله قال: إنّ الله تعالى يقول: {لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ وَإِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ} (٣٥)، وقال: {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا} (٣٦)، وقال: {لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ} (٣٧) « (٣٨).

وروى الشافعي بسنده عن بن أبي كريمة عن ابي جعفر عن (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المنبر فخطب الناس فقال: "إن الحديث سيفشو عني فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني" (٣٩).

٥. تقوم هذه الرؤية على تأسيس اصل جديد في العرض على الكتاب تنص على عرض شامل للأخبار من غير فرق بين الصحيح منها والضعيف سواء كانت متوافقة ام متنافية.

٦. إن حل التعارض والتنافي بين الخبرين نتيجة لقواعد الجمع العرفي المبحوثة في باب التعارض لا يعفينا من عرضها جميعاً على كتاب الله. وبذلك يُعدّ حل التعارض عنده عاملاً مساعداً للعرض على الكتاب.

٧. كل حديث لا يوجد له جذر في القرآن فهو حديث ساقط عن الاعتبار.

ويميل الباحث الى تبني تلك الرؤية الجديدة لمفهوم العرض على القرآن الذي محله لا يقتصر على الاخبار المخالفة فقط، بل حتى الموافقة فلا بد لها من العرض على الكتاب وان كانت صحيحة سنداً وهذا ما دل عليه لسان روايات العرض.

(٣٥) النساء: ١١٤.

(٣٦) النساء: ٥.

(٣٧) المائدة ١٠١.

(٣٨) الكافي، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ١، ص ٦٠.

(٣٩) الشافعي، محمد بن ادريس، الأم، ج ٧، ص ٣٥٨.

المبحث الثاني: آليات العرض على الكتاب

مبحث الآليات يعدّ من أهم مباحث الدراسة وعمودها الفقري، وبحسب مطالعتنا وتقصينا حول هذه المسألة لم نجد من أصل لها وبسط الكلام فيها غير السيد كمال الحيدري في كتابه ميزان تصحيح الموروث الروائي بقلم الدكتور طلال الحسن^(٤٠). إذ بسط البحث بآليات العرض على الكتاب من عدة جوانب. وعليه نحن سنعتمد هذا البحث وما طرحه سيد كمال أساساً في بحثنا مع ملاحظة تحليل ما ذكره ومناقشة ما هو قابل للمناقشة في بحثه. وقلنا في المقدمة أنّ هناك فرق بين القاعدة والآلية وهذا الفرق يتبين في أنّ القاعدة تقبل التخصيص بينما الآلية لا تقبل التخصيص هذا من جهة، ومن جهة أساس اشتقاقهما فالآلة مشتقة من (أول) والذي معناه الرجوع، بينما القاعدة مشتقة من (الاساس) أو ما يبتنى عليه الشيء.

وقبل سير غور هذه الآليات وبيانها ينبغي على الباحث ان يتناول قواعد لا يمكن التوصل عنها فهي بمثابة الخطوط البيانية لعملية العرض ولا قائمة للبحث من دونها.

المطلب الأول: القواعد العامة لعرض الإخبار على الكتاب

نتائج العرض على الكتاب لا تتبلور وتؤتي أكلها الا بالبحث عن آليات العرض وآليات العرض لا تؤتي أكلها الا حينما تسندها قواعد العرض على الكتاب، والوازع الذي جعلنا نبحث هذه القواعد ونحللها هو كون العرض على الكتاب ليس له صورة محددة ولكثرة صوره واختلافها نقح السيد كمال تلك القواعد حتى تكون الخطوط البيانية والمرجع الأساسي لتلك الصور لعدم الانزلاق في متاهات الزلل والزيغ. فقال: "ولأجل كون العرض على الكتاب ليس له صورة واحدة -كما تقدم- فلا بد من وجود قواعد دقيقة تلاحظ في عملية العرض"^(٤١).

وعليه عدّ السيد كمال الحيدري تلك القواعد بالمحدودة وقابلة للتمدد والاختزال يمكن للباحثين والمحققين في هذا المجال زيادتها أو اختزالها، ونتيجة لذلك فقد حددت من قبل بعض الباحثين الى ثمان، وهي:

- القاعدة الأولى: روح النصّ ونصّية النصّ :

مؤدى هذه القاعدة: ان نصّية النصّ هي صفة وجودية للنصوص القرآنية وعرض ذاتي له، ومنبثقة منه، سواء بمحكمه أو مشابهه، وهي ليست نصوص تحمل صفات المستحدثة يمكن خلعها على القرآن، ولذا يكون القرآن نصّ برمته.

وقسم نصّية النصّ على ثلاثة مستويات:

(أ) ألفاظ مقرونة بمعانيها الخاصة لا غير.

(ب) وألفاظ ظاهرة في معانٍ على معانٍ أخرى.

(٤٠) الحيدري، كمال محمد، ميزان تصحيح الموروث الروائي بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ٦٧-٧٩.

(٤١) المصدر نفسه ص ١٨٤.

(ج) المعاني العليا الجامعة والحاكمة للمستويين الأول والثاني، وهو مستوى النص بروحه لا بألفاظه، أو قل: هو مستوى النص بمضامينه المقصودة.

فمن معاني القرآن العدالة الاجتماعية، فهذا المعنى لا وجود له كلفظ بعينه مدلول عليه بالدلالة المطابقة في الكتاب العزيز، بمعنى : أنَّ القرآن يفرض علينا بروحه مضامين عليا جامعة وحاكمة، قد لا نجد لبعضها ألفاظاً مطابقة بعينها كالعدالة الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس يجب البحث عن مضامين القرآن العليا والحاكمة لمن اراد ان يعمل بعرض الحديث على كتاب الله تعالى فلا يكفي بيان معاني النصوص المطابقة، ولا الظاهر منها، بل يرى الحيدري أنَّ روح النص لها القدرة على فرض شرطاً على قارئ النص القرآني، ولذلك صرح قائلاً: " فروح النص تفرض شرطاً حاسماً لابد من تحققه في قارئ النص ليتعرف على روحه، وهو قرآنية قارئ النص؛ فما لم يكن قارئ النص قرآنياً، فهماً وعملاً وسلوكاً وولاءً، فهو بمنأى عن روح النص، بلغ ما بلغ من العلم والمقومات والمقدمات وبعبارة أخرى: لابد ان يكون قرآناً ناطقاً لا مجرد إنسان ناطق"^(٤٢).

وخلاصة هذه القاعدة : على من يقوم بعملية العرض على الكتاب لابد له ان يهتدي الى روح النص لكي تحقق نتائج عرضه فرصة أعظم للقبول، والا اذا لم يتمكن من ذلك فهو امام أمرين احلها مَرَّ: أما أن يتصل عن الكم الروائي غير المطابق للنصية، وأما ترك عملية العرض على الكتاب من رأسٍ.

- القاعدة الثانية: تحديد الظهور القرآني:

والظهور بشكله العام يعدّ من القواعد المشتركة بين التفسير والفقه. والمراد بالظهور القرآني: " هو المعنى الذي يبرز ويظهر من ألفاظ القرآن مع قطع النظر عن أي قرينة، والمراد بحجيته صحة احتجاج المكلف به إذا عمل به وصادف مخالفة الواقع، فيكون معذراً له...."^(٤٣).

وعليه إنَّ للنص القرآني ظهورين تحددهما القرينة:

- الأول: المطلق: وهو مصطلح اصولي تحدد معناه قرينة تسمى حسب الاصطلاح الاصولي بـ(مقدمات الحكمة) وهي قرينة صارفة اللفظ من معناه الموضوع له ذات اللفظ الى المعنى العام.

- الثاني: المقيد: وهو مصطلح اصولي يراد به ظهور خاص بمعنى محدد، وتحدده قرينة صارفة تعمل على حصر اللفظ في معنى خاص، وهذه القرينة اما ان تكون متصلة او منفصلة^(٤٤).

والقرينة الثانية هي القرينة المتحركة في القرينة الأولى ولاغية لظهوره العام وتحدده في معنى خاص. ولذلك اشتهر بين أهل الاختصاص هذا القول: المطلق يبقى على إطلاقه ما لم يقيد بمقيد. ولذا قال الخوئي : " يكون المقيد قرينة على التصرف في ظهور المطلق على ما هو الحال في المقيد المتأخر"^(٤٥).

(٤٢) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ١٨٧.

(٤٣) المبيدي، محمد فاكّر، قواعد التفسير لدى الشيعة والسنة، ص ٢٠٤-٢٠٦.

(٤٤) ينظر: المبيدي، محمد فاكّر، قواعد التفسير لدى الشيعة والسنة، ص ٢٠٤-٢٠٦.

(٤٥) الخوئي، ابو القاسم ، البيان في تفسير القرآن، ص ٢٩٣.

وعلى هذا الأساس لابد من تحديد الظهور القرآني للآية أولاً قبل إجراء عملية العرض على الكتاب ويكون تحديده وفق قرائن داخلية وخارجية التي تتعلق بالنص، وتقديم الظهور رتبة على عملية العرض يجنبنا تجريد الآية من سياقها الذي يصل لحد الاجتثاث وعدم تحديد معناها الخاص. قال الحيدري: " إذا اتضح هذا الامر فلا بد أن يتحدّد الظهور القرآني في رتبة سابقة على العرض القرآني، فهل اريد بالألفاظ القرآنية معنى خاص او مقيد أو معنى مطلق؟، وهذا يعني أهمية البحث في القرائن الداخلية والخارجية المتعلقة بالنص، والا سيكون العرض غير مجد.... فلا بد من تحديد ظهورها في رتبة سابقة في اطار سياقها بل نحن نذهب الى ابعد من ذلك وهو: أنّ سياق الآية الجزئي لا يكفي في تصحيح الخبر المعروض عليها، لأننا نشترط في العرض تحقيق العرض الموضوعي كقدر متيقن" (٤٦).

- القاعدة الثالثة: ضبط النص القرآني وتفسيره :

ويراد بها: إنّ ضبط النص القرآني يتوقف على ركيزتين كمقدمتين لتفسير النص القرآني:

- الأولى: ضبط قراءة شكل المفردة القرآنية بحركاتها وسكناتها، والابتعاد عن القراءات الشاذة والنادرة، مع عدم ابعاد الاحتمالات المتقاربة التي لها مدخلية في عملية الاستنباط. وهو ضبط الالفاظ القرآنية.

- الثانية: ضبط قراءة المعنى بمعنى تحديد حدود سياق الآية من بين سياقات السورة القرآنية على أن يكون ذلك الضبط في اطار السياق وهو ضبط عام.

قال الصدر: " أما السياق المعنوي فهو يمثل الاتصال والتماثل في مقاصد المتكلم والمعاني التي يريد بيانها والاعراب عنها.... وهذه هي قرينة وحدة السياق التي تستعمل عادة في الاستدلال الفقهي والاصولي.... وأما السياق اللفظي فهو امر آخر تماماً، وان كان كل لفظ له معنى ومن هنا فكل سياق لفظي له سياق معنوي، ومرادنا من السياق اللفظي تناسقه العرفي في الذوق واللغة بحيث لو زاد او نقص لكان ذلك اخلافاً به ومن ثم يكون ذلك قرينة كافية على عدم قصده من قبل المتكلم" (٤٧).

ومع توافر هاتين المقدمتين ننتقل الى خطوة اخرى وهي ضبط خاص، وهو تفسير الآية وبيان معناها، ولابد لمن يقوم بعملية التفسير أن تتوافر فيه شروط المفسر الحاذق الدقيق المتخصص في هذا المجال، ولذلك صرح كمال الحيدري فقال: "المعنى الأولي لضبط النصّ القرآني هو إجادته بقراءته بحسب المشهور والابتعاد عن القراءات الشاذة أو النادرة أو غير المشهورة، وموضوع القراءة هو شكل الكلمة المفردة، فلا بد من ضبطها بحركاتها وسكناتها، مع عدم احتمال اغماض الاحتمالات المتقاربة والتي تؤثر كثيراً في الاستنباط.... وأما المعنى الثانوي لضبط النصّ، وهو المعنى الاعمق والادق والانفع فيراد به ضبط النصّ في سياقه، فالسورة القرآنية تشتمل على عدة سياقات بحسب وحدة الموضوع أو وحدة الفكرة المتداولة، فتحدد حدود السياق الواقعة فيه الآية المبحوثة أو الآية التي نحتكم اليها وان تم هذا الضبط بقسميه ننتقل الى المجال التفسيري، بعد أن

(٤٦) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ١٨٨-١٨٩.

(٤٧) الصدر، محمد صادق، منة المنان في الدفاع عن القرآن، ص ٢٨.

قدمنا مقدمتين مهمتين ضبط الشكل وضبط المعنى، حيث العمل على تحصيل الضبط الخاص، وهو تفسير الآية، ولا بد أن يكون من يفسر واجداً لشروط المفسر^(٤٨).

ويعتقد الباحث بأن المقدمة الاولى يمكن الاستغناء عنها ولا سيما في حدود الآيات التي لا اختلاف في قراءاتها. كما أن المقدمة الثانية التي اشارت الى ضبط المعنى ولم تشر الى الكيفية التي يتم بها الضبط، ونعتقد ان افضل طريق لضبط المعنى بشكله الدقيق هو نظام الاطروحة^(٤٩) حتى لا يبقى مجال لورود الاحتمال أو الشبهة في تغيير ذلك المعنى؛ لان الرؤية البيانية تكمن في حصر المعنى وضبطه.

- القاعدة الرابعة: عدم ثبوت صفة الإسرائيلية للرواية:

كل رواية تتصف بصفة الإسرائيلية لابد من طرحها مهما كان قدر الكتاب الذي تضمنها ومهما كانت سلسلة سندها، لاشتمالها مفاصد قطعية لا يمكن غض الطرف عنها بمصالح احتمالية، وفي حالة التيقن من ثبوت الصفة الاسرائيلية للخبر فلا يستحق حينئذٍ مرحلة العرض على كتاب الله، فهو ساقط عن الاعتبار مهما كان موضوعها ومجالها.

أما اذا كان الخبر يحتمل صفة الاسرائيلية فلا مانع حينئذٍ من عرضه على كتاب الله ولكن في هذه الحالة يجب التشديد في العرض. وهذا ما خلص اليه الحيدري في هذه القاعدة فقال: " إنَّ صفة الاسرائيلية كافية في التصلُّ عنها مهما كان مصدرها وفي أي كتاب كانت، وضمن أيّ سلسلة سندية جاءت، فان عظيم المفاصد القطعية التي تشتمل عليها تمنع من غض الطرف والاخذ بالمصالح الاحتمالية.... فإذا ثبت عندنا أن الخبر المراد عرضه على كتاب الله اسرائيلي فهو ساقط عن الاعتبار بلا توقف، وإمّا إذا كنا نحتمل صفة الاسرائيلية فيها فذلك لا يمنع من ترشيحها للعرض مع التشديد في العرض"^(٥٠).

- القاعدة الخامسة : عدم مخالفة الرواية لضرورة دينية أو عقلية:

وهذه القاعدة مطردة عند أهل الفن والاختصاص موداها، أنّه لا يمكن بأي حال من الاحوال القبول بمخالفة الرواية لضرورة دينية أو العقل القطعي حتى وان كانت متواترة، فان خالف الخبر المتواتر ضرورة دينية أو عقلية فإننا نشك بتواترها حينئذٍ، ولا قيمة لهذا التواتر.

(٤٨) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ١٩٠-١٩١.

(٤٩) نظام الاطروحة مستمد من القاعدة : (ان الاحتمال يبطل الاستدلال) والذي حققه السيد محمد صادق الصدر في كتابه منّة المنان في الدفاع عن القرآن الذي يكون موداه ان يأخذ كل شبهة اثبرت ضد القرآن وآياته ويعتمدها كاستدلال ويبدأ بتقويضها من خلال كثرة الاحتمالات التي يوردها عليها معززاً ذلك بالأدلة والبراهين ويمكن اختيار احد هذه الاحتمالات دون غيرها في تحديد معنى الآية أو تلك السورة من الكتاب. ومن جهة أخرى يعزز الاحتمال الاقرب بالأدلة والقرائن مما يتيح حصر المعنى وضبطه بشكل دقيق يوجب الاطمئنان بإحراز وحدة السياق التي ستكون احدى منطلقات التفسير الموضوعي.

(٥٠) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ١٩٢-١٩٣.

فهاتان الضرورتان حاكمتان على الرواية مهما كان سندها حتى لو بلغ التواتر ما دام في حدود المخالفة، وصرح المجلسي بذلك، فقال: "أن ما يخالف ضرورة الدين ولو ورد بأسانيد جمّة لكان مؤولاً أو مطروحاً"^(٥١). قال السبحاني: "فمنطق العقل القطعي يعد مقياساً لتمييز الحقّ عن الباطل، ولتصحيح ما يعزى إلى منطق الوحي وما لا يعزى إليه. وعلى ضوء ذلك فالروايات الصريحة في إثبات الجهة لله تبارك وتعالى، وفي إثبات الجبر وسلب الحرية والاختيار عن الإنسان فيما يناط به الإيمان والكفر كلّها تخالف العقل الحنيف الذي به عُرف الله سبحانه وأنبياءه ورسوله"^(٥٢). والحق عدم محاولة تأويل روايات تخالف ضرورة دينية أو عقلية؛ لأن ما يصدر عنهم (ع) لا يخالف الضرورات الدينية والعقلية.

وهذا أمر لا خلاف به بين علماء الأمة حيث اتفقت كلمتهم على رفض كل خبر مخالف للضرورة الدينية وهذه الكبرى مسلم بها، ولكن صغرى القياس القائمة على تحديد مصاديق الضرورات غير مسلم بها. وقد صرح الحيدري بذلك فقال: "إذا لا خلاف في رفض كل امر مخالف للضرورة الدينية، فهذه الكبرى صحيحة وسليمة، وانما الكلام في صغريات هذه الكبرى ومصاديقها، فهناك خلاف ما في تحديد ذلك، كما ان المسألة لم تبحث بشكل مستفيض ودقيق، وهذا ما ادى الى وقوع خلافات على مستوى العقيدة والى تعميق خلافات أخرى...."^(٥٣).

– القاعدة السادسة : المستوى النوعي للرواية المعروضة:

المستوى النوعي للرواية لا يراد به الموضوعية التي تقع في قبال التجزيئية وانما يراد به ما يقع في قبال الشخصية والفردية، وبعبارة أخرى بين القلة والكثرة، ولذا قسم هذا المستوى على ثلاثة مديات:

١. في طبيعة المجال المعرفي كتعدد الروايات في مجال العرض الى انواع شتى، كالعقدية والفكرية والفقهية، والسياسية، والاخلاقية وهلم جرا.

٢. في طبيعة الحاجة والابتلاء، فالروايات المعروضة باي مجال كانت فأنها تتعرض لموضوع متفاوت من حيث الحاجة والابتلاء، فهناك مواضيع قليلة الابتلاء كعلم النبي والأئمة المعصومين (ع) بالغيب. بينما توجد روايات محل ابتلاء للامة كالروايات التي تتحدث عن الظلم والظالمين، فان المستوى النوعي لهذه الروايات أعظم بكثير من الوقوف على مسألة علم النبي والأئمة المعصومين (ع) بالغيب.

٣. في طبيعة الكثرة والقلة للرواية المعروضة، وهذا من أهم هذه المديات؛ لأنّه متعلق بمسألة ترجيح الرواية وتصحيحها. فمثلاً: لنأخذ رواية في مجال معرفي محدد كواقعة الغدير ونص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها على من يتولى الحكم من بعده وهي محل ابتلاء للامة في اعلى مستوياتها، ومن حيث القلة

(٥١) المجلسي، محمد باقر، بحار الانوار، ج ٤٠، ص ١٧٤.

(٥٢) السبحاني، جعفر، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص ٦٢.

(٥٣) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ١٩٤-١٩٥.

والكثرة فان رواتها كثيرون جداً تصل الى حد التواتر وهو اعلى مراحل التصحيح للرواية ولنطبق ذلك رياضياً:

لو اخذنا كسراً اعتيادياً متكون من بسط ومقام حيث نقوم بتثبيت البسط بالعدد (١) يشير الى واقعة غدير خم مثلاً، وفي المقام عدد متغير يتغير حسب عدد الرواة؛ لأننا نفترض أنّ عدد الرواة متغير، فلذا سنشهد تغير المقام من دون البسط، والى نتائج التصحيح بين القلة والكثرة:

(أ) عندما يكون البسط عدداً ثابتاً وهو الواحد في جميع الحالات الاتية ويرمز لواقعة الغدير فعندما يرويه راوٍ واحد فاحتمال الكذب في خبره كبيرة جداً؛ لان قسمة واحد على واحد $1/1 = 1$. مازالت نسبة احتمالية الكذب كبيرة.

(ب) الراوي الثاني لواقعة الغدير سوف تزداد نسبة الاطمئنان وتقل نسبة احتمالية الكذب الى النصف : $2/1 = 0,5$ انخفضت نسبة احتمالية الكذب في حالة راويين.

(ج) الراوي الثالث: $3/1 = 0,33$ انخفضت نسبة احتمالية الكذب في حالة ثلاثة رواة وزادت نسبة الاطمئنان ولكنها ليست كافية.

(د) الراوي الرابع: $4/1 = 0,25$ احتمالية الكذب قد انخفضت وارتفعت نسبة الاطمئنان في صحة الخبر ولكنها لم يبلغ اليقين بالصدور عن المعصوم (ع).

(هـ) الراوي الخامس: $5/1 = 0,2$ احتمالية الكذب قد انخفضت بنسبة اكبر ولكنها ما زالت ليست كافية للاطمئنان وان كانت احتمالية التصديق كبيرة.

(و) الراوي السادس: $6/1 = 0,16$ احتمالية الكذب انخفضت بنسبة كبيرة جداً زادت معها احتمال الاطمئنان بصدق الخبر وبصحة صدوره عن المعصوم (ع). وهذا هو معنى القلة. فكلما زاد عدد الرواة زادت نسبة تصحيح الخبر.

فلو افترضنا أنّ عدد الرواة بلغ مئتين فعندها تكون اعلى مراحل اليقين؛ لأنّ احتمالية الكذب ستكون نسبة تكاد أن تكون شبه معدومة، بل معدومة بالضرورة.

(ز) الراوي ذا العدد مئتين: $200/1 = 0,005$ فان نسبة الخمسة بالألف نسبة متضائلة جداً لا يعبأ بها العقل. وهنا تكون اعلى درجات اليقين والتصحيح.

وقد وضع محمد باقر الصدر ضابطة للكثرة كالتواتر وخالف العديد من علماء الاصول في ذلك وهي وفق حساب الاحتمالات معتمداً فيه على الدليل الاستقرائي، حيث قال: "والضابط في التواتر الكثرة العددية، ولكن لا يوجد تحديد دقيق لدرجة هذه الكثرة التي يحصل بسببها اليقين بالقضية المتواترة؛ لان ذلك يتأثر بعوامل موضوعية مختلفة وعوامل ذاتية ايضاً..."^(٥٤).

ويرى الحيدري أنّ الشيء الاهم الذي يجب أنّ يبحث في الكثرة يعود الى كيفية منشئها، وعلى هذا الاساس سيكون منشأ الكثرة منحصر بين امرين:

(٥٤) الصدر، محمد باقر، دروس في علم الاصول، ج ٢، ص ١٢٣.

- الأول: فقد تكون الكثرة منشؤها شخص واحد قد سمع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ورواها لعدة اشخاص جميعهم نقلوها عنه فكان هو الطريق الوحيد لمصدر هذه الرواية.
- الثاني: روايات منشؤها اشخاص كثيرون، بمعنى أنّ المستمعين لشخص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أشخاص كثيرون كل واحد يروي ما سمعه عن النبي الى من يأخذ منه وهنا تعددت طرق الرواة.
- ولا ريب بان الامر الاول لا يمكن ان يرتقي الى ما انتجه الامر الثاني الذي تزداد فيه فرص التصحيح الى اعلى مستوياتها حتى تصل مرتبة اليقين بصورها عن المعصوم، كما ان هناك مستوى ارقى من المستوى الثاني، بل ان الثاني يتوقف عليه ويراد به توافر وثيقة إعلائية بالخبر^(٥٥).
- والى ذلك نبه السيد محمد باقر الصدر إلى أنّ الكثرة وحدها غير كافية لتحقيق اليقين، ما لم تتوافر عوامل موضوعية وذاتية معها^(٥٦).
- وأما رأي أهل الجمهور فيمكن أن يدل عليه بما قاله احدهم من أنّ الكثرة العددية في التواتر مطلوب توفرها في كل الطبقات ولذا قال: " فمذهب جماعة المحققين اعتبار ثلاثة شرائط:
- أحدهما: كون المخبرين كثرة.
- والثاني: كون المخبرين يخبرون عما علموه ضرورة،
- والشرط الثالث: أن يستوي طرفا الخبر وواسطته، فإذا أخبرت الصحابة بظهور محمد صلى الله عليه وسلم، وقع لمن سمعهم العلم الضروري بصدقهم؛ لأنهم كثرة أخبروا عن مشاهدة، وهكذا إخبار العصر الثاني الذي سمع منهم، إلى العصر الثالث، إلى أن تنتهي الأعصار إلينا، فيعلم ضرورة صحة هذا الخبر^(٥٧).
- القاعدة السابعة: التفريق بين الرؤية الجزئية والرؤية الكلية:
- يراد بالرؤية الجزئية: هي قراءة تجزئية للقرآن، وهي نتاج التفسير المفرداتي وبرغم اهميتها الا أنها لا ترقى الى مستوى اعطاء رؤية كلية لحل المشاكل التي واجهتها الامة، ويطلق عليها بالتفسير التجزيئي الجُمليّ.
- وفي قبال ذلك يقع التفسير الموضوعي الذي يراد به مجموع الآيات القرآنية التي تتحدث عن موضوع واحد، وهناك قراءة اخرى في قبال التفسير الموضوعي وهو التفسير المجموعيّ. ووفق النظرة الكلية للتفسير الموضوعي والمجموعيّ فان الرؤية الكلية تنقسم على قسمين:
- الأول: هو نتاج الفهم الموضوعي للقران .
- والثاني: هو نتاج الفهم المجموعي للقران وهو قمة الرؤية الكلية الارتفاع والأنفع ، وهذا الفهم المجموعي متوقف على فهم النقاط المركزية والبنى التحتية للوجود القرآني في عالمية اللفظي والخزائني التي يتكئ عليها البناء القرآني. والواجدة لكمالات الحفظ لها ولغيرها مما يعود اليها في البناء والفهم والأثير ويطلق عليها

(٥٥) ينظر: الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ١٩٧.

(٥٦) ينظر: الصدر، محمد باقر، دروس في علم الأصول، ج ٢، ص ١٢٣-١٢٤.

(٥٧) المازري، محمد بن علي ، إيضاح المحصول من برهان الأصول، ص ٤٢٦.

ب) (نظرية الاوتاد القرآنية)^(٥٨)، التي تركز على الفهم المجموعي الذي أساسه ظهورات ثلاثة في عوالم مختلفة:

١. الظهور اللفظي التدويني النصي.

٢. الظهور التكويني الخارجي المجرد وهو الوجود الخزائني.

٣. الظهور التكويني الخارجي الحسي للمحور القرآني^(٥٩). ومنه يتضح وجه الحاجة للإمام في كل عصر.

وعليه فان الرؤية الكلية تمنحنا الثقة في عملية عرض الاخبار في عملية التصحيح من خلال الصور الثلاث، الرؤية الجزئية والموضوعية، والمجموعية ذات الرؤية الكلية. والرؤية المجموعية حاکمة على جميع مناطق التصحيح.

المطلب الثاني: آليات العرض على الكتاب

بعد بيان جميع تلك المقدمات من صور العرض على القرآن ومناهجه وتحديد مستوياتها ومجال تطبيقها ثم بيان القواعد التي لا غنى للبحث عنها خصوصاً لمن يمارس هذا الفن من أهل الاختصاص في عرض الإخبار على الكتاب ويجب عليه اتقانها ليصل بنا البحث من هذه المقدمات والمباحث الى نقطة جوهرية تمثل المحور الذي تصب فيها وهو البحث عن مضمون الحديث ومنتنه وهو اساس عملية العرض على الكتاب ولُبها وعمادها الذي ترتكز عليه، وعليه سنشرع في بيان هذه الآليات التي من خلالها سيتم الكشف عن آلية العرض على الكتاب وتحدد لنا مجالها ومستوياتها ضمن مراتب متسلسلة، ولابد ان نشير الى الرائد الاول الذي كشف عن تلك الآليات وحددها ورتبها ترتيباً منطقياً هو السيد كمال الحيدري وهذا ما اقتضته مطالعتنا في هذا المجال وما وصل اليه بحثنا.

وهذه الرؤية الجديدة التي تبناها الحيدري وهي اسلام محورية القرآن التي ولدت منها آليات العرض على الكتاب المتضمنة التعاطي مع موروثنا الروائي كمسلمين من أحاديث النبي الاعظم وأئمة أهل البيت (عليهم السلام) وأحاديث الصحابة بصورة علمية بعيدة عن اتباع الهوى والحدود المذهبية الضيقة وعلى هذا الاساس تعتمد هذه الرؤية الجديدة على امور ثلاثة:

- الامر الأول: مكانة الحديث عند المسلمين ومنزلته مكتسبة من اقترانها برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أولاً وبالذات، وتبعاً من اقترانها باهل البيت (ع) وبالصحابة. وهذا الارث العظيم وتلك المكانة والمنزلة في نفوس المسلمين تحفزنا أن نتعاطى مع تلك الآثار بإيجابية عالية مع الحديث. والتعاطي معها بصورة سلبية يتنافى مع اللياقة العلمية والدينية كما يبعدنا عن أهداف ذلك العلم فيخبو تأثيره وتكثر سلبياته التي سار عليها الكثير ممن مضى قبلنا.

(٥٨) ينظر: الحيدري، كمال، منطق فهم القرآن من ابحاث المرجع الديني السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ج ١، ص ٤٥٦-٤٦٠.

(٥٩) الحيدري، كمال، ميزان الموروث الروائي من ابحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ٢٠٢-٢٠٣.

- الامر الثاني: إنّ التعامل مع الموروث الروائي بمعايير علمية سيبعدنا عن القراءة العاطفية ويركز في اذهاننا القراءة الموضوعية التي تدفعنا الى النظر للاحاديث عند المسلمين من غير فرق بين كوننا ننتمي لمدرسة أهل البيت(ع) التي تدفعنا وبصورة وجدانية وتلقائية تجاه احاديث الرسول وعترته(ع)، أم ننتمي الى مدرسة الخلفاء الذين يجدون انفسهم مندفعين بنفس المستوى اتجاه احاديث النبي واهل بيته وصحابته الكرام. ولا يعاب على احد في ذلك بحجة القداسة ما دامت الموضوعية المقننة اساسه العلمي ومنهجه القويم، وصرح الحيدري بذلك فقال: "إنّ القراءة الموضوعية هي تعبير صادق وعميق عن القداسة الحقيقية للحديث؛ لأنها تساعد على انتقاء الحديث الصحيح من الحديث المجهول أو الضعيف أو الموضوع، ولا ريب أنّ المنطق العقلائي لا يتقاطع معه احد شم رائحة العلم فضلا عن تزود به وعمل في ضوئه، وإنّ الكلام في مدى عملانية هذا المنطق العقلائي، فما هنا حجر الزاوية فعندما ننطلق روائيا لتصحيح الأحاديث بالقران فذلك من القداسة لها، وعندما ننطلق من القرآن لرصد الصحيح منها من الموضوع فذلك من القداسة والجلالة للاحاديث، وعندما نتحكم من قاعدة العرض على كتاب الله ولو عملياً. فذلك من أبشع صور الاستهزاء والاستخفاف بالاحاديث والقران معاً، أو قل : ذلك من كواشف انعدام القداسة الحقيقية للاحاديث، فان القداسة العمياء ضحالة وانحدار ، واما القداسة الموضوعية والتقنيية فهي القداسة الحقّة" (٦٠).

- الامر الثالث: ويرى الحيدري أنّ القداسة الحقيقية الايجابية لا يمكن تحقيقها الا من خلال آليات اربع، ولذلك قال: "وهذه القداسة الايجابية لا يمكن تحقيقها الا بواسطة آليات اربع لا انفكاك بينها سنُجملها بقدر الحاجة وهي:

الإلية الأولى: إكمال دائرة الرصد.

الإلية الثانية: إكمال دائرة العرض.

الإلية الثالثة: إكمال دائرة النقد.

الإلية الرابعة: إكمال دائرة البوح" (٦١).

وعلى هذا الأساس سنشرع في بيان تلك الآليات حسب الترتيب:

(أ) توضيح آلية الرصد :

قال الحيدري: "إنّ من أخطر القراءات المطروحة: القراءة المنطلقة على اساس تجزيئي فتجد البعض يتشبث بمضمون حديث واحد أو حديثين دون مراعاة المساحات الاخرى المؤثرة في توجيه وتحديد مضامين المقروءة، وما هذا الا نتاج طبيعي لغياب آلية الرصد المؤمنة للرؤية الكاملة والتي تصلح للانطلاق بعدها الى الإلية الثانية، ولذلك فان القراءة الموضوعية التقنيية لا يمكن لها أن تتطلق دون الفراغ من أعمال الإلية

(٦٠) الحيدري، كمال، ميزان الموروث الروائي من ابحاث المرجع الديني كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ٦٨-٦٩.

(٦١) الحيدري، كمال، ميزان الموروث الروائي من ابحاث المرجع الديني كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ٦٩.

الأولى^(٦٢). وما هذا الا نتاج طبيعي لغياب آلية الرصد المؤمنة للرؤية الكاملة والتي تصلح للانطلاق بعدها لإعمال الآلية الثانية، ولذلك فإنَّ القراءة الموضوعية التقييمية لا يمكن لها أن تنطلق من دون فراغ من إعمال الآلية الاولى، حيث لا يمكن تجاوزها بأي حالٍ من الاحوال. وآلية الرصد هذه تنقسم على قسمين^(٦٣):

- **القسم الأول:** رصد الحديث بمضامينه، ونعني به: عدم كفاية عرض الخبر الواحد على القران، فهذه عملية مرهقة وغير مثمرة أيضاً، فلا بد من الصيرورة الى آلية رصد الحديث بمضامينه بمعنى التزود برؤية مضمونية أنتجتها مجموعة روايات تصب في اتجاه واحدٍ أو متقاربه ولهذه الرؤية المضمونية فوائد جمة، منها^(٦٤):

- **الفائدة الأولى:** تيسير التعاطي مع الكم الروائي والتخلص من العملية التكرارية الاستنزافية للجهد والوقت، فالعرض محدود والنتائج كثيرة.

- **الفائدة الثانية:** أن الرؤية المضمونية هي اكثر تماسكاً وتأثيراً من الرؤية الفردية التي ينتجها الحديث الواحد وبعبارة اخرى: ان العارض في المقام سيكون مزوداً برؤية حديثة افقية وعمودية، ونعني بالأفقية: انبساط الرؤية على مساحات واسعة من الكم الروائي المتفق على موضوع واحد. ونعني العمودية : أن الكم الروائي المنصب على موضع واحد يفتح نوافذ عميقة أو اعمق في الفهم، بمعنى: أن العارض سيكون مزوداً برؤية حديثة ممثلة لا فراغات كثيرة فيها. بخلاف ما تؤديه الرؤية الضيقة المنطلقة من حديث او حديثين فإنها تحمل معها استقهايات كثيرة.

- **الفائدة الثالثة:** إنَّ الرؤية الفردية الناتجة عن حديث بعينه قد تكون عاجزة عن ايجاد مساحة قرآنية مطابقة أو مقارنة لها وهذا يخالف الرؤية المضمونية التي تعطينا رؤية ذات مساحة قرآنية مطابقة وواسعة اضافة الى انها تعطينا وقاية من سقوط الاخبار الفردية عند عرضها بصورة منفردة، ونعطيها دفعات كثيرة وقيمة واحتمالية عالية تتضاءل معها نسبة التساقط السريع.

- **الفائدة الرابعة:** أنَّ النتائج الانطباقية أو التقاربية التي تمنحها الرؤية المضمونية للحديث ستكون اكثر وثاقة وتأثير، بخلاف الرؤية الفردية للحديث الواحد. فاذا ما حصل انطابق او تقارب فان القارئ للعرض سوف يبني نتائجه القادمة او المترتبة على الرؤية المضمونية بنحو قريب من القطع أو الاطمئنان، فلا يقال في حقه بانه اعتمد على خبر واحد، وهذا واضح.

- **الفائدة الخامسة:** أنَّ الرؤية المضمونية يمكنها أن تسجل حضوراً متميزاً في مجال العقيدة والتفسير بخلاف الرؤية الفردية للحديث فإنها عادة ما تتحرك في مجال الاحكام الشرعية.

- **القسم الثاني:** تحديد الآيات القرآنية التي تتناسب مع هذا الحديث ومضامينه، ونعني به: التطابق في الوحدة الموضوعية بين الحديث والآيات القرآنية، لكي تعطي لنا رؤية متكاملة لعملية العرض على الكتاب فلا

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ٦٩-٧٠.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٧٠-٧١.

يصح تحديد آية واحدة لتحديد مضامين الحديث وفق رؤية فردية على مستوى القران وعلى مستوى الحديث؛ فالآية الواحدة لا تمثل موقفا قرآنياً. وكذلك الخبر الواحد المتفرد لا يمثل رؤية نبوية. وعليه تصبح لنا خطوتان لتحديد مساحة مضمونية للحديث وللآيات القرآنية أيضاً، وتبقى هذه الآلية غير كافية في عملية الرصد فلا بد من اكمالها ولا تكتمل الا بالآلية الآتية.

(ب) آلية العرض:

قال الحيدري: "بعد أن نكون قد تزودنا برؤية مضمونية حديثية ورؤية مضمونية قرآنية فان الدور يصل الى تفعيل آلية العرض ولكن، إذ أنَّ المشهور في عملية العرض- لمن يتبنى نظرية العرض- قائم على العرض الفردي في المساحة الحديثية والمساحة القرآنية فقد احتاج الامر الى بيان انواع العرض بشكل موجز لحين التفصيل في موضعه"^(٦٥).

تحليل كلام الحيدري: بعد أن حصلنا على رصيد معرفي زدتنا به الرؤية المضمونية المستمدة من القران والحديث، ولكن ما زال رصيدنا المعرفي يتطلع الى كمالية تصوراته حول عملية العرض، فجاء دور شحن الرصيد المعرفي بطاقة معرفية أخرى وهي بيان أنواع العرض هل هو عرض من النوع التجزيئي أم من نوع العرض الموضوعي أم من نوع العرض المجموعي؟، وكان مختارنا في ما تقدم هو ان العرض الذي ينبغي التمسك به هو العرضين الموضوعي والمجموعي كما بينا سابقاً بان العرض المجموعي هو العرض الحاكم على العرضين التجزيئي والموضوعي وأنه الصورة الاكمل للعرض وأنه اساس التصحيح ضمن نظرية الاوتاد القرآنية التي تبناها السيد الحيدري وقد قمنا في تحديد اقسام العرض وبيانها قبل بيان الآليات؛ لان بيان الفكرة قبل بيان مجال استخدامها امر احتاج اليه البحث ليسهل عليه عرض المعلومات من الناحية المنطقية التي تقتضي التقديم، وهذا لا يخالف ما قام به السيد الحيدري في كتاب (ميزان تصحيح الموروث الروائي).

(ج) آلية النقد:

وضح السيد الحيدري هذه الآلية فقال: "بعد الانتهاء من نتائج عملية العرض لابدّ من الصيرورة الى آلية النقد فلا يكفي التصحيح عند المطابقة أو المقاربة أو الطرح عند التنافي فذلك مجرد حصيلة عملية عظيمة ولكن هناك مسؤوليات أخرى تودىها الية النقد والية البوح ولذلك لابدّ من إيضاح هاتين الآليتين لتكتمل عندنا الرؤية الموضوعية التنقيبية التي بها تتحقق القداسة الحقيقية للسنة الشريفة الطاهرة"^(٦٦). وتعدّ هذه الآلية النتاج الطبيعي لآلية العرض المتقدمة بعد اكتمالها فان عملية المطابقة أو المقاربة أو طرح الحديث عند التنافي غير كافية لاكمال رسالة العرض وتتكشف لنا مسؤوليات أخرى برغم عظم آلية العرض وهي مسؤولية آلية النقد والبوح، وسنبدأ ببيان هاتين الآليتين لتكتمل لنا صورة العرض وفق الرؤية الموضوعية التنقيبية والتي تتحقق فيها القداسة الحقيقية للسنة الشريفة.

(٦٥) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي، ص ٧٣.

(٦٦) الحيدري، كمال، ميزان الموروث الروائي من ابحاث المرجع الديني كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ٧٤-٧٥.

أما آلية النقد فتنقسم على أقسام أربعة^(٦٧):

- القسم الأول: نقد المضمون:

ويراد به: نقد المتون الحديثية ذات المضامين الواحدة التي تشكل رؤية مخالفة للرؤية القرآنية، وتوجيه النقد الصريح للمضمون المنافي للرؤية القرآنية، فلا يكفي القول بأن هذا الحديث غير موافق أو مخالف للقرآن، فلا بد من إدراجهم في كتب وأبواب تحت عنوان (أخبار منبوذة قرآنيًا؛ لكي يتسنى للآخرين الاستفادة من ذلك، وعدم ضياع تلك الجهود العلمية.

- القسم الثاني: نقد الرواة :

هذا القسم يتيح لنا نقد سلسلة رواة الحديث سندياً، كما أن القسم الأول يضمن لنا نقد مضامين ما ينقلون لنا من أخبار. ولذا يراد بنقد الرواة: هو محاكمة الرواة والمحدثين أنفسهم الذين وصلتنا عنهم روايات مخالفة للقرآن، بمعنى توجيه النقد لرواة هذه الأخبار المخالفة للقرآن، وتصنيفهم من حيث الوثاقة وعدمها. ولا يراد بذلك تجريحهم من الناحية الرجالية في ضوء المعطيات الجديدة، فما ينفعنا توثيق النجاشي لمحدثٍ يلتصق اسمه في أكثر من مورد بأحاديثٍ موبوءةٍ، فضح زيفها القرآن، وما يضرنا عدم توثيقه لمحدثٍ تكرر ذكره في أحاديث جاءت منسجمة مع القرآن؟، وما ينفعنا من توثيقات أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما، لمحدثٍ التصق اسمه في أكثر من مورد بأحاديث كشف زيفها القرآن؟ وما يضرنا بعدم توثيقاتهم لمحدثٍ جاءت أحاديثه مطابقة للقرآن؟. وبعد هذه التساؤلات ينكشف لنا أن المعيار الأساسي هو التوثيق القرآني وكل توثيق ما عداه يعدّ مؤيداً لا غير.

- القسم الثالث: نقد المصنفات^(٦٨):

يراد به: توجيه النقد للمصنفات الروائية أو نقد المصنفات التي وردت فيها الأخبار المنافية للقرآن، بغض النظر عن أسماء مؤلفي تلك المصنفات، أي محاكمة نفس هذه المصنفات التي تحمل في طياتها أخباراً منافية للرؤية القرآنية، فسيكون الخبر المخالف قرينة على نقد ذلك المصنف، وكلما زادت القرائن المخالفة للقرآن في ذلك المصنف زاد معها احتمالية نقد ذلك المصنف بصورة أكبر. وعليه تكون درجة تقييم المصنف أما من المصادر الأولية أو الثانوية أو الضعيفة أو المتروكة.

- القسم الرابع: نقد المروّجين:

ويراد به: محاكمة المروّجين أنفسهم للأخبار المخالفة للقرآن وبيان الجهات الداعمة لهم أو التيارات المسببة لذلك التروّيج، فالمروّجون تارة يكونون أفراداً وتارة مجاميع وتكتلات سياسية، أو حكومية حتى تصل إلى تكتل بلداني. وعند نقد المروّجين للأخبار المخالفة للقرآن تتكشف تلك الجهات وتخرس اللسان الداعمة والمروّجة

(٦٧) ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٥-٧٧.

(٦٨) ينظر: الحيدري، كمال، ميزان الموروث الروائي من أبحاث المرجع الديني كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص ٧٦.

لذلك؛ لان المسألة ليست علمية لتكتفي بها في الاروقة العلمية لها تأثير خطير على ساحة الامة الاسلامية، ويجب أن يتقن هذا النقد بآليات صحيحة تعتمد على معايير علمية سواء وجه النقد فيها الى خبرٍ أو راوٍ أو لكتاب المروّج ، وهذا ما تضمنه لنا الآلية الرابعة.

(د) آلية البوح:

قال الحيدري: "في صورة انطباق الخبر مع القرآن أو في صورة مقارنته ويكون الحكم بالتصحيح، وفي صورة منفاة الخبر للقران، ويكون الحكم بالتضعيف، فانه لا بد من الصيرورة الى الية البوح في ذلك ولا نعني بها تصيد الفضائح والتسقيط. وهذا ليس هدفاً معرفياً ولا انسانياً. وانما المطلوب هو نشر حالة الوعي والرشد في الامة، فالتغاضي عن الباطل باطل آخر..."^(٦٩).

ويفهم من كلامه : إنّ الحكم بانطباق الخبر مع القرآن أو مقارنته فيكون الحكم بالتصحيح، وأمّا في حالة عدم انطباق الخبر ومنافاته للقران، فسيكون الحكم حينئذٍ بالتضعيف. فلا بدّ من التصريح والبوح بذلك، والوصول الى هذه النتيجة لا يستلزم الفضائح والتسقيط؛ لأنه هدف غير معرفي ولا انساني، ولكن الهدف من هذا هو نشر الوعي والرشد في الامة وبيان مواضع الباطل في موروثها من مواضع الحق، والتمييز بين الامرين مطلب قراني، ويترتب عليه كشف الزيف التاريخي وبيان الحقيقة، أو قل : ليميز الخبيث من الطيب.

امّا الية البوح فتتقسم على ثلاثة أقسام ، هي:

أولاً: البوح العام للامة:

ووظيفة هذا القسم تتمحور في بيان العقائد و الاتجاهات الكبيرة المؤثرة في الساحة التاريخية للامة التي خلفتها لنا هذه الاخبار المكذوبة على النبي وأهل بيته الاطهار(ع)، وعلى صحبه المنتجبين الاخيار، فبيانها في الاروقة العلمية غير كافٍ في كشف هذا الزيغ والانحراف جراء تلك الاخبار للامة فلا بدّ من خلق وعي يتعلق بساحة الامة وبأفرادها لكي تحصن مستقبلها من هكذا عقائد وافكار واتجاهات سببت الفرقة بين ابناء هذه الامة الواحدة التي غيب عنها القرآن العظيم، فإخفاء هذه الحقائق برغم الحصول على نتاج حقة في ذلك يعدّ خيانة للامة وللدّين وكتماً للشهادة التي نهى الله عن كتمها، فقال سبحانه وتعالى: {...فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُوتِيَ اٰمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللّٰهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّٰهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ} ^(٧٠). فعرض الحقائق على الامة والبوح بها يعدّ أداءً للامانة وتصريح بالشهادة التي اوجب الله بيانها وصيانة للامة من الفتن ^(٧١).

(٦٩) الحيدري، كمال، ميزان الموروث الروائي من ابحاث المرجع الديني كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص٧٧.

(٧٠) البقرة: ٢٨٣.

(٧١) ينظر : المصدر نفسه، ص٧٨-٧٩.

ثانياً: البوح الخاص للنُخب :

إنَّ كشف النقاب عن وجود مضامين حديثية مخالفة للقرآن قد شكلت ثقافة في الوسط العام للنخب الحوزوية والأكاديمية تدعم الحركة الاصلاحية على مستوييها العلمي والاعلامي ولكن على الكاشف(المرجع الديني) أن يتبع الاسلوب الامثل لنقل تلك الحقيقة للوسط العام عن طريق تلك النخب لانهم الطبقة التي لها تعامل مع العامة. ولذلك قال السيد الحيدري : "وهنا سيحتاج اهل الفن والصنعة في الكشف عن المضامين الحديثية المخالفة للقران الى طبقة النخب المتقدمة من الحوزويين والاكاديميين عندما يكون المضمون الخبري قد شكل ثقافة في الوسط العام فيحتاج الامر الى اليات اعلامية مناسبة تراعى فيها الاوضاع النفسية التي عليها المعتقون للعقيدة المخالفة للقران، فلا يمكن للمرجع الديني في هذا المقام التصدي المباشر في الكشف عن الحقيقة للامة، وأما لابد من لغة قريب من الوسط العام واسلوب اعلامي ناجح وخطب توجيهية، وهنا يكمن دور الاكاديميين وبعض طبقات الحوزويين"^(٧٢). ويجب في هذا القسم مراعاة الاسلوب الامثل في نقل حقيقة المضامين الحديثية المخالفة للقران.

ثالثاً: البوح الاخص لأهل الفن والصنعة:

ليس كل ما يعرف يقال لا للعامة ولا حتى النخب هكذا تقول الحكمة، فكلما زادت خطورة المضامين الحديثية المخالفة للقران كلما زاد حصول مفسدة عظيمة أو تأثيرات جانبية لا تحمد عقباها. فيبقى الامر مرهوناً بتقديرات المرجع لهكذا امور.

ولهذا السبب قال الحيدري: " لا ريب أنَّ هنالك نتائج خطيرة تتعلق بمضامين حديثية مخالفة للقران ليس من المناسب عرضها على النُخب فضلاً عن الوسط العام ففي عرضها قد تحصل مفسدة عظيمة أو اقتتال او تناحر وانقسام، فهنا تقدم المصالح الكبرى، حتى تصل النُخب الى مستوى عالٍ من المسؤولية في تقبل النتائج، ومنهم إلى الأمة، ونحن بحسب قراءتنا التاريخية نجد ان هنالك مساحاتٍ محدودةً خطيرةً لا يمكن الكشف عنها، بل في كشفها مفسدةً عظيمةً، والعالم الحقيقي هو الذي يحفظ الأمة من الفتن لا ان يُوقعها في ذلك"^(٧٣).

(هـ) آلية التنقيب عن السنن التاريخية:

ويراد بها: البحث عن سنن التاريخ في كتاب الله تعالى والكشف عنها لكي يستطيع أن يكون العارض فاعلاً ومؤثراً في عملية العرض على الكتاب وقريباً من الرؤية القرآنية لهذه السنن فلا بدّ للعارض أن يكتشف هذه السنن لكي يستطيع أن يتحكم بها في عملية العرض على الكتاب لتكون حاكمة على مضامين الأحاديث ومدى تطابقها وعدم مطابقتها مع النظرة القرآنية التي تعطيها تلك السنن. وقد تكون آية وحيدة أو آيتين تمثل سنة تاريخية أو سنن الالهية، فاكشافها يعطي رؤية شاملة لسنة الله سبحانه في كتابه قد تكون هذه السنة مفهوم

(٧٢) ينظر : الحيدري، كمال، ميزان الموروث الروائي من ابحاث المرجع الديني كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، ص٧٨-٧٩.

(٧٣) الحيدري، كمال ، نفس المصدر، ص ٧٩.

لمصاديق عديدة. وحينئذٍ تكون سعة العرض عليها تشمل روايات ذا مصاديق متعددة تتحد مع جوهر السنة التاريخية المكتشفة.

فاكتشاف سنن وقوانين تحدد المسار الصحيح للعارض ليقوم بوظيفة العرض بشكلها الاتم والأكمل من دون عناء كثيرٍ وتعِبٍ مما يجعل عملية العرض سلسةً جداً. كما تمكن العارض من اكتشاف سنن تاريخية لم تكن معروفة من قبل مما يوسع ادراكه ومعرفته بالنظرية القرآنية التي اساسها تلك السنن المؤثرة في ساحة الاحاديث المعروضة على الكتاب والتي ستتعرض بدورها لخلق مجال مناسب في عملية التغيير الاجتماعي والتأثير فيه.

فالسنن لم تطرح نفسها كبديل عن قدرة الانسان وانما طرحت نفسها طاقة روحية موجهة للعارض مفجرة طاقاته محركة له في المسار الصحيح، وهذه من كبريات أهداف القرآن الكريم واعظمها كهداية للبشرية ليخرجها من ظلمات الجهل الى نور العلم والمعرفة.

فلا يتوهم المتوهم عدم ارتباطه بآلية العرض الثانية ولكن هناك ما يميز هذه السنن التاريخية القرآنية بأنها قد تكون في اية واحدة او آيات قلائل لا ترقى أن تدخل تحت صورة العرض الموضوعي ولا حتى صورة العرض المجموعي، بل لربما في بعض الاحيان ترتبط بآية واحدة او آيتين وفي بعضها أكثر بقليل.

الخاتمة:

وتتضمن النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

توصل البحث الى النتائج الآتية:

- ١- مبحث الاليات منهج العرض له أثره في عملية نقد متن الحديث وتتقيح الموروث الروائي
 - ٢- أنّ عملية العرض على الكتاب تنقوم بصور العرض لا سيما العرض الموضوعي والمجموعي.
 - ٣- توقف عملية نقد المحتوى تعتمد على تلك الاليات مما توسع عملية مراجعة جميع الاحايث حتى الصحية منها بل نستطيع من خلال تلك الاليات أن نقوم كتب الحديث ومؤلفيها ودرجة ضبطهم.
- ثانياً: التوصيات:
- توصي الدراسة الباحثين بفتح بوابة البحث في اضافة المزيد من الاليات التي تؤثر على عملية عرض الحديث على الكتاب.
- كما توصي تلك الدراسة استخدام تلك الاليات برد شبهة واشكالية المستشرقين حول قضية قداسة الحديث والتقليل من نقد الموروث الروائي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- (١) أبو القاسم الموسوي، البيان في تفسير القرآن، التحقيق: بلا تحقيق، الناشر : دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة : الرابعة، سنة الطبع : ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.
- (٢) الانصاري، مرتضى ابن محمد أمين، فرائد الاصول، تحقيق وإعداد : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، الناشر : مجمع الفكر الإسلامي، المطبعة : باقري-قم، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٩.
- (٣) البيضاني، قاسم عباس، مباني نقد متن الحديث، تحقيق: بلا تحقيق، الناشر جامعة المصطفى العالمية، الطبعة: الاولى، سنة الطبع: ٢٠٥٥م.
- (٤) الحائري، كاظم الحسيني، مباحث الاصول تقريرات السيد محمد باقر الصدر بقلم كاظم الحائري، تحقيق: بلا تحقيق، الناشر: دار البشير-قم، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤٣٣هـ.
- (٥) حب الله، حيدر محمد، حجية الحديث، الناشر: مؤسسة الانتشار العربي- بيروت- لبنان، الطبعة: الاولى، سنة الطبع: ٢٠١٦م.
- (٦) الحيدري، كمال، ميزان تصحيح الموروث الروائي من أبحاث السيد كمال الحيدري بقلم الدكتور طلال الحسن، الناشر: مؤسسة الامام الجواد للفكر والثقافة الكاظمية- العراق، سنة الطبع: ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م.
- (٧) السبحاني، جعفر، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، تحقيق : بلا تحقيق، الناشر : مؤسسة الإمام الصادق (ع)، المطبعة : اعتماد - قم، الطبعة: الاولى، سنة الطبع: ١٤١٩هـ.
- (٨) الشافعي، محمد ابن إدريس، كتاب الأم، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م..
- (٩) الصدر، محمد باقر ، بحوث في علم الاصول تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر بقلم محمود الشاهرودي، تحقيق: بلا تحقيق، الناشر : مؤسسة دائرة المعارف الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت (ع)، المطبعة : محمد، الطبعة : الثالثة، سنة الطبع : ١٤٢٦ - ٢٠٠٥ م.
- (١٠) الصدر، محمد باقر، دروس في علم الاصول، الناشر : دار الكتاب اللبناني - بيروت - لبنان / مكتبة المدرسة - بيروت - لبنان، الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.
- (١١) الصدر، محمد صادق، منة المنان في الدفاع عن القرآن، تحقيق: بلا تحقيق، الناشر: دار الاضواء-بيروت- لبنان، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٢٣ - ٢٠٠٢م.

- ١٢) الكليني، محمد ابن يعقوب، الكافي ، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران، المطبعة : حيدري، الطبعة : الرابعة، سنة الطبع : ١٣٦٥ ش.
- ١٣) المازري، محمد بن علي ، إيضاح المحصول من برهان الأصول، تحقيق: د. عمار الطالبي ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، بلا سنة نشر.
- ١٤) المجلسي، محمد باقر، بحار الانوار، تحقيق : محمد الباقر البهبودي ، يحيى العابدي الزنجاني ، السيد كاظم الموسوي المياموي، الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان، المطبعة : بلا مطبعة، الطبعة: الثانية المصححة، سنة الطبع : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٥) الميدي، محمد فاكّر، قواعد التفسير لدى الشيعة والسنة، تحقيق: بلا تحقيق، الناشر: المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية - مركز التحقيقات والدراسات العلمية، المطبعة: نكار، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ م.